



دورة أنظمة المنافسات والمشتريات الحكومية الاستراتيجية



دورة أنظمة المنافسات والمشتريات الحكومية الاستراتيجية

المرجع: 103600372_54652 التاريخ: 9 - 13 نوفمبر 2026 المكان: تبليسي الرسوم: Euro 5000

نظرة عامة

تتطلب إدارة المشتريات العامة في القطاع الحكومي انضباطا دقيقا بقواعد الحوكمة القانونية والمنافسة العادلة والتخصيص الشفاف للموارد المالية. تزود دورة أنظمة المنافسات والمشتريات الحكومية الاستراتيجية الكوادر المهنية بقدرات تشغيلية منظمة لإدارة أنظمة المنافسات والمشتريات الحكومية بفاعلية وترسيخ الامتثال والحد من المخاطر المؤسسية. يدرس المشاركون دورة المشتريات المتكاملة بدءا من تحديد الاحتياجات والتأهيل المسبق للموردين وصولا إلى تقييم العطاءات وإدارة العقود والجاهزية لأعمال التدقيق النظامي. تقدم هذه الدورة بواسطة أجايل للتدريب.

الفئة المستهدفة

- مسؤولو المشتريات والمنافسات في الجهات الحكومية والمؤسسات العامة.
- أعضاء لجان فتح المظاريف وفحص العروض والتقييم الفني والمالي.
- المستشارون القانونيون ومسؤولو الامتثال والحوكمة في القطاع العام.
- مدبرو المشاريع الحكومية والمهندسون المعنيون بإعداد المواصفات وجداول الكميات.
- أخصائيو إدارة العقود والموردين وفرق التدقيق المالي والإداري.

الإدارات والقطاعات المستهدفة

يدعم هذا البرنامج وظائف الشراء المؤسسي وهيئات الرقابة النظامية عبر مختلف قطاعات العمل العام.

- إدارات المشتريات والعقود في الوزارات والأجهزة الحكومية المركزية والمحلية
- إدارات الامتثال والشؤون القانونية في مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة
- فرق التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة
- إدارات سلاسل الإمداد والشراء الصحي في القطاعات الطبية والبلدية
- الوحدات الإدارية لشؤون العقود في قطاعات الدفاع والأمن والأشغال العامة

أهداف التعلم

بنهاية هذه الدورة، سيكون المشاركون قادرين على:



- تفسير وتطبيق الأطر النظامية للمشتريات العامة والحدود المالية ولوائح الحوكمة.
- إعداد وثائق المنافسات والمواصفات الفنية الموحدة ومعايير التقييم الموضوعية.
- إدارة تسجيل الموردين وبرتوكولات التأهيل المسبق وتطبيق آليات المنافسة العادلة.
- الإشراف على إجراءات فتح المظاريف يدويا ورقميا عبر أنظمة المناقصات الإلكترونية الآمنة.
- تطبيق تقنيات تقييم العطاءات المنهجية عبر المعايير الفنية والتجارية والمالية.
- تنفيذ حوكمة العقود بعد الترسية وإدارة أوامر التغيير ومراقبة مؤشرات أداء الموردين.
- الحد من مخاطر الاحتيال وممارسات الفساد ومعالجة الاعتراضات خلال فترات التوقف النظامية.

جدول الدورة

اليوم 1: أسس المشتريات الحكومية

- أنظمة المشتريات الحكومية والأطر القانونية المنظمة والصلاحيات الإدارية
- مبادئ الحوكمة الأساسية: الشفافية العامة وعدم التمييز والمنافسة المفتوحة
- تحديد الأدوار المؤسسية للجان المنافسات والمسؤولين الماليين وفرق التقييم
- هيكلية دورة حياة المشتريات العامة: من طلب الاحتياج حتى الإغلاق النهائي للعقد
- التحول الرقمي عبر بوابات المشتريات العامة واعتماد أنظمة المناقصات الإلكترونية
- ترتيبات الحوكمة المؤسسية وهياكل الرقابة وضوابط الضبط الداخلي

اليوم 2: التخطيط الاستراتيجي وإعداد المنافسات

- منهجيات تقييم الاحتياجات والتنبؤ بالطلب وتحليل قدرات السوق المتاحة
- صياغة المواصفات الفنية الوظيفية وشروط التعاقد ونطاق العمل بدقة
- هيكلية معايير تقييم العروض وتحديد أوزان الدرجات ونسب الاجتياز المعتمدة
- بروتوكولات التأهيل المسبق للموردين وفحص شروط الأهلية النظامية
- تحديد أساليب المشتريات العامة: المنافسة العامة والمحدودة والحوار التنافسي
- منع تعارض المصالح وأخلاقيات الشراء الحكومي وإجراءات الإفصاح النظامي



اليوم 3: إدارة عمليات الطرح والمنافسة

- بروتوكولات الإعلان عن المنافسات العامة وإدارة الاستفسارات وإصدار الملاحق
- تسليم العروض الرسمية وبروتوكولات الحفظ وإجراءات فتح المظاريف إلكترونياً
- الفحص الأولي لمطابقة الشروط وتطبيق منهجيات التقييم الفني المعتمدة
- التحليل المالي والتجاري للعروض باستخدام استمارات تقييم الدرجات المقننة
- آليات مداوالت لجان فحص العروض وإعداد تقارير التوصية بالترسية
- إدارة إحاطة مقدمي العروض وفترات التوقف النظامية ومعالجة الشكاوى والاعتراضات

اليوم 4: ترسية العقود والإدارة التعاقدية

- إقرار الترسية وإصدار إشعارات نية الترسية وخطابات القبول والترسية الرسمية
- اجتماعات الإيضاح السابقة لتوقيع العقد وضوابط التفاوض والقيود النظامية
- نماذج العقود الحكومية المعيارية والبنود القانونية الجوهرية وتوزيع المخاطر
- إدارة العقود بعد الترسية: متابعة المراحل واتفاقيات مستوى الخدمة ومؤشرات الأداء
- إدارة تعديلات نطاق العمل والأوامر التغييرية وإجراءات ضبط التعديل
- تتبع أداء الموردين وتطبيق غرامات التأخير وإجراءات إغلاق العقد وتسليمه

اليوم 5: مخاطر المشتريات والامتثال والابتكار

- تحديد مخاطر المشتريات العامة وبناء مصفوفات التقييم وضوابط التخفيف منها
- تنفيذ إجراءات تحقيق الامتثال في المشتريات داخليا وإعداد التقارير النظامية
- ضوابط مكافحة الفساد ومؤشرات رصد الاحتيال ومواثيق النزاهة المؤسسية
- تحليلات بيانات المشتريات: تتبع أنماط الإنفاق وضمان الامتثال الإجرائي
- آليات التطوير المستمر وتحديث وتطوير أنظمة الشراء والمنافسات العامة
- دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في وثائق المنافسات

التمارين التطبيقية

يشارك المتدربون في أنشطة تطبيقية واقعية لتعزيز الكفاءات التشغيلية والإجراءات الإدارية.

- إعداد خطة تقييم متكاملة لمنافسة حكومية مع تحديد أوزان المعايير الفنية والمالية.
- محاكاة عملية لاجتماع لجنة فحص العروض وتعبئة نماذج التحقق من الامتثال الفني.
- صياغة إشعار نية الترسية متوافق نظاميا وإعداد ملخص إحاطة لمقدمي العطاءات غير الفائزة.
- بناء سجل مخاطر لإجراءات الشراء الحكومي يعالج النزاعات المحتملة ومخاطر النزاهة.



الأسئلة الشائعة

ما المؤهلات أو المتطلبات السابقة المحددة للالتحاق بهذه الدورة؟

لا تتطلب الدورة متطلبات مسبقة رسمية، ولكن يفضل أن يمتلك المشارك خبرة عملية أو اطلاعا تشغيليا في مجالات الشراء أو الرقابة الإدارية أو المراجعة القانونية أو إدارة العقود في القطاع العام.

كم تبلغ مدة الجلسة اليومية، وما إجمالي الساعات التدريبية للبرنامج؟

تستمر الجلسات اليومية بين أربع إلى خمس ساعات تتضمن محاضرات وتطبيقات عملية ومناقشات تفاعلية، ويغطي البرنامج على مدار خمسة أيام ما بين 20 إلى 25 ساعة تدريبية معتمدة.

ما الفرق بين التأهيل المسبق والتأهيل اللاحق للموردين في المشتريات الحكومية؟

يعد التأهيل المسبق فحصا أوليا يجرى قبل تقديم العروض للتحقق من استيفاء الموردين للقدرات الفنية والمالية والنظامية، بينما يركز التأهيل اللاحق على التحقق من قدرات ومؤهلات صاحب العطاء الفائز مبدئيا قبل إصدار قرار الترسية النهائي.

الخاتمة

تسهم الإدارة الفعالة للمشتريات العامة في صون النزاهة المؤسسية وضمان الكفاءة والمساءلة المالية. يكتسب المشاركون عبر إتقان إجراءات المنافسات وتقنيات تقييم العطاءات والرقابة الصارمة على الامتثال الأدوات اللازمة لتحقيق أقصى عائد من الإنفاق العام، وبناء أنظمة مشتريات تتسم بالشفافية والجاهزية التامة للتحقيق والرقابة النظامية.